

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

عصمتهم عنها فما كان منها كفرا فلا نعرف خلافا بين أرباب الشرائع في عصمتهم عنه إلا ما نقل عن الأزارقة من الخوارج أنهم قالوا بجواز بعثة نبي علم الله أنه يكفر بعد نبوته وما نقل عن الفضلية من الخوارج أنهم قضوا بأن كل ذنب يوجد فهو كفر مع تجويزهم صدور الذنوب عن الأنبياء .

فكانت كفرا .

وأما ما ليس بكفر فيما أن يكون من الكبائر أو ليس منها .

فإن كان من الكبائر فقد اتفقت الأمة سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء على عصمتهم عن تعمدته من غير نسيان ولا تأويل وإن اختلفوا في أن مدرك العصمة السمع كما ذهب إليه القاضي أبو بكر والمحققون من أصحابنا أو العقل كما ذهب إليه المعتزلة .

وأما إن كان فعل الكبيرة عن نسيان أو تأويل خطأ فقد اتفق الكل على جوازه سوى الرافضة .

وأما ما ليس بكبيرة فيما أن يكون من قبيل ما يوجب الحكم على فاعله بالخسة ودناءة

الهمة وسقوط المروءة كسرقة خبة أو كسرة فالحكم فيه كالحكم في الكبيرة .

وأما ما لا يكون من هذا القبيل كمنظرة أو كلمة سفه نادرة في حالة غضب فقد اتفق أكثر

أصحابنا وأكثر المعتزلة على جوازه عمدا وسهوا خلافا للشيعنة مطلقا وخلافا للجبائي والنظام

وجعفر بن مبشر في العمد